

المحاضرة الاولى: التنظيمات الإدارية

أولا/ التنظيمات المحلية (البلدية نموذج)-

المكتسبات القبلية: لمحة عامة حول نشأة التنظيم (نشأة الدولة نموذج)

لمحة عامة حول النظريات التنظيمية (الكلاسيكية (تايلور, فايول, ويبر) النظرية السلوكية (هريت سيمون)

كري ارجريس: نظرية النظم (النظام المفتوح)

1/التنظيم الاداري : administrative management (قارى سلوفنسي)

يسمى أحيانا تنظيم المعلومات information manarement لأنه يحتوي على العمليات والموارد المطلوبة لجمع والاستفادة من المحافظة على حماية واسترجاع المعلومات المستخدمة في منطقة ما كما يعتبر التنظيم الإداري بمثابة إدارة المعلومات وتنظيمها من خلال الأفراد. حيث أن المعلومات هي جوهر العملية الإدارية والأفراد هم التي تستفيد من هذه المعلومات وتضيف قيمة لها .

كما يعرف التنظيم الإداري بأنه جمع وتوحيد الأنشطة الفردية داخل الشركة (المنظمة) وذلك لتحقيق أهداف هذه المنظمة .

2/ أنواع التنظيم الإداري:

التنظيم الرسمي: هو الذي يستند على قوانين المنظمة ولوائحها ويسعى إلى تحقيق أهدافها
التنظيم غير الرسمي: هي شبكة العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تتولد بين الموظفين.

3/ مزايا التنظيم الإداري:

- يقلل من حدة المشكلات الناتجة عن الفوضى العشوائية
- تحقيق الأهداف في الأوقات المحددة
- يخفض معادلات التكاليف ويختصر الوقت والجهد
- يساعد على إتخاذ القرارات السليمة أي يخفض احتمالات الفشل
- يقوم بتحديد العلاقة بين الموظفين (بمعنى كل موظف يعرف واجباته وصلاحياته)

4/ التنظيم الإداري:

يتخذ التنظيم الإداري في الدولة صورتين المركزية واللامركزية , حيث يقوم هذا الأخير على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتنظيمها يستوجب تقسيمها إلى جماعات إقليمية هي الولاية والبلدية .

5/ التنظيم المحلي (البلدية نموذج)

تعتبر اللامركزية النظام الذي يقوم على اساس تقسيم و توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة ,وبين وحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة.

ومن بين هذه الوحدات البلدية .

تعتبر البلدية باعتبارها الخلية الأساسية في تنظيم البلد وذلك لأنها قريبة من المواطنين في حياتهم الاجتماعية تتمتع بالشخصية المعنوية

عرفت بموجب المادة 1 من قانون 08/90 المؤرخ في أفريل 1990 بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "

للبلدية هيئات حسب المادة 13 " هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي "

5-1/ التطور التاريخي للبلدية: مر بمرحلتين مرحلة الاستعمار(1830-1962) ومرحلة الاستقلال(1962 إلى يومنا هذا)

أ/ مرحلة الاستعمار: تميزت هذه المرحلة بمحاولة ربط النظام الإداري بنظام مركزي قوي من خلال السلطة العسكرية الفرنسية وبالتالي استعملت البلدية كأداة لتحقيق مأرب الاستعمار الذي أقام على المستوى العملي لهيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية يسيرها ضباط الاستعمار لتمويل الجيش الفرنسي كان لهذا التنظيم عدة محاولات تنظيمية منها ما تعلق بالبلديات الأهلية (الدوار) بلديات مختلطو يسيرها متصرف إداري ولجنة بلدية والنوع الثالث البلديات ذات التعرف التام (العمالة) في المدن الكبرى

ب/ مرحلة الاستقلال: تميزت هذه المرحلة بأمة التمويل وكذا نقص التسيير فتم تخفيض عدد البلديات من 1500 بلدية سنة 1962 إلى 676 بلدية في سنة 1963.

البلدية سنة 1967: مستمدة من النموذج اليوغسلافي على أنها وحدة اقليمية اجتماعية واقتصادية وسياسية والإدارية القاعدية (التأثر بالنموذج الاشتراكي)

التنظيم البلدي هنا كان يقوم على الهيئات التالية:

المجلس الشعبي البلدي: هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر والسري من طرف جميع الناخبين في البلدية ويتألف من 9 إلى 39 حسب عدد السكان وله العديد من الاختصاصات جملها يتماشى مع الاختيار الاشتراكي السائد

2/ المجلس التنفيذي البلدي: ينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي يضم الرئيس ونواب الرئيس.

3/ رئيس المجلس الشعبي: ينتخبه المجلس الشعبي من بين أعضائه يتمتع بالازدواجية في الاختصاص حيث يمثل الدولة والبلدية.

-البلدية في 1990 تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ و احكام جديدة ارساها دستور على رأسها الغاء الحزب الواحد و اعتماد التعددية الجزئية (سقوط المعسكر الشرقي)

هيئات البلدية :

-المجلس الشعبي البلدي الذي يضم مجموعة منتخبين يتم انتخابها من طرف سكان البلدية عن طريق الاقتراع العام السري الميار بمدة 5 سنوات و يختلف عدد الاعضاء من بلدية للأخرى (4 دورات)

- رئيس المجلس الشعبي البلدي ينتخب من بين القوائم الاكثر تصويتا أي القائمة الفائزة في الانتخاب تقدم رئيسا للمجلس له العديد من الوظائف و المهام منها ما يتعلق به كمثل للبلدية داخل اقليمها و منها ما يتمثل به كمثل للدولة عن هذا الاقليم (منسق عام).

- اللجان البلدية : تضم اعضاء من المجلس تتعدد و تنوع و لها اختصاصات متنوعة .

اللامركزية الادارية : يقصد بها توزيع الوظيفة الادارية داخل الدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة و بين أشخاص الادارة المحلية في الاقاليم , و يتمتع هؤلاء الاشخاص بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يخضعون لرقابة الحكومة المركزية .